الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
23 March 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67031 (A)
0067031

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أكد أن قمة الألفية قد أعادت تأكيد الثقة في الأمم المتحدة. وقال إن العولمة كانت الموضوع السائد في قمة الألفية حيث مثل القضاء على الفقر الهدف الرئيسي للجميع. وأضاف أن تقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب" (A/54/2000*) يتناول موضوعين رئيسيين هما العولمة والحكم، وأنه يُسلِّم بفوائد العولمة ويوجه الانتباه إلى ردود الفعل الناشئة عن هذه الظاهرة ويشير إلى أن العولمة لا ينبغي أن تكون مجرد إيجاد أسواق أكبر. إذ أن للعولمة عدة أبعاد: (أ) البعد الاقتصادي وعمليات التبادل التجاري. فمنذ خمسين سنة، كانت قيمة هذه العمليات بليون دولار يومياً، بينما تتم عمليات بهذه القيمة كل ١٩ دقيقة في الوقت الحالي. وتبلغ قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ٢ بليون دولار في اليوم (وبذلك يمثل مبلغ ٨ بليون دولار الموجه إلى أفريقيا قيمة استثمارات أربعة أيام)؛ (ب) البعد التكنولوجي. فقد أدى الانخفاض السريع في تكاليف النقل والمواصلات إلى زيادة التفاعل بين الشعوب. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٩٨، ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية من ٩٨٥ إلى ٠٠٠ ٢٣ منظمة، وهذا يصور الانطلاق المذهل للمجتمع المدني الدولي؛ (ج) البعد البيئي. فالاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية له آثار على النظم البيئية لكل بلد (التغيرات المناخية، وزيادة الفقر، واستنفاد طبقة الأوزون، وما إلى ذلك).

٢ - ومضى يقول أن مشكلة العولمة تتمثل في أنها غير مكتملة، ذلك أن الاندماج والانفتاح الاقتصاديين يتمَّان بسرعة متفاوتة من منطقة لأخرى. وأضاف أن هناك حديث كثير عن التوسع والتحرر في عمليات التبادل بينما هناك بعض قطاعات لم تستفد من ذلك، وهي قطاعات تهم البلدان الفقيرة مثل الزراعة والمنسوجات. وأكد أن الأسواق المالية آخذة في الانفتاح، ولكن درجة التحرر لم تبلغ نفس المرحلة فيما يتعلق بحركة الأشخاص. أما بالنسبة للتكنولوجيا، فقد انصبّ التشديد دائماً على حماية حقوق الملكية التكنولوجية، على الصعيد العالمي.

٣ - وخلص إلى أن المشاكل تعود إلى عدم استفادة المجالات ذات الأهمية للبلدان الفقيرة من تحرر عمليات التبادل، وأن هناك، لذلك، ردود فعل مناهضة للعولمة لأسباب عديدة، جرى تحليلها في تقرير الألفية على النحو التالي: (أ) أوجه التفاوت التي تظهر بوضوح في استمرار الفقر المدقع، المرفوض على نطاق واسع. فردّ الفعل الذي حدث ضد العولمة ناشئ أيضاً عن انطباع أن العوائد غير موزعة بشكل مُنصف، حيث أن الأشخاص المستفيدين من العولمة قد يشكون منها إذا شعروا أن الآخرين يستفيدون بقدر أكبر؛ (ب) الشعور بالضعف؛ فالاندماج المتزايد يُعرِّض الاقتصادات لمزيد من الأخطار؛ (ج) النتائج البيئية: يرى البعض أن "قواعد اللعبة" الموضوعة للتجارة والمال لا تراعي آثار العولمة على البيئة. وسلم بأن حل مشكلتي التهميش واستمرار الفقر يتطلب النمو، الذي يعتبر أهم مبرر للعولمة. ولذلك يجب النظر في كيفية إعادة النمو، إذ أن قلة من البلدان النامية شاهدت نمواً سنوياً ثابتاً في دخل الفرد، بنسبة ٣ في المائة على الأقل وهي أدنى نسبة مطلوبة لمضاعفة دخل الفرد خلال فترة ٢٤ سنة، أي جيل واحد. وقال إن البلدان القليلة التي بلغت هذه النسبة قد ميَّزت القطاع الزراعي (في البلدان التي يظل فيها هذا القطاع يشغل مكانة فائقة) والتعليم

والقدرات التكنولوجية وإعادة تشكيل المؤسسات. وأوضح ضرورة دعم جهود هذه البلدان بمنحها مساعدة إنمائية وتخفيف عبء ديونها وتقديم المساعدة التقنية لها وتشجيع النمو الذي يعالج أوجه التفاوت والضعف والنتائج البيئية.

٤ - وبيّن أنه من المهم أن نعترف بأن إدارة العولمة تعاني من "عجز في الديمقراطية" يرجع جزئياً إلى نقل السلطة من الحكومات إلى القطاع الخاص، وبتحديد أكبر، إلى الشركات عبر الوطنية. وقال إن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عليها توعية هذه المجتمعات بالأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية.

٥ - واستطرد قائلاً أن التفاعل بين التجارة والمالية يتطلب زيادة اتساق القرارات من الناحية السياسية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون أو التيسيرات التجارية، وكذلك استقرار الاقتصاد الصغير والنمو. وأضاف أنه يجب إقامة نظام يستطيع الذين ليس لهم حق الكلام في المؤسسات التي تقوم بدور حاسم في العولمة الإعراب فيه عن رأيهم.

٦ - ختاماً، قال إن المظاهرات المناهضة للعولمة هي ذاتها نتيجة للعولمة لأنها نتاج تحسن المواصلات الراجع إلى العولمة نفسها. وأضاف أن التعاون من أجل التنمية هو أيضاً نتاج العولمة، إلى حد ما، وأن الحل لا يتمثل في "وضع حد" للعولمة، وهو أمر غير ممكن، بل في تفهم كيف تستطيع إمكاناتها الاقتصادية والسياسية أن تعمل على حل مشاكل عدم المساواة.

٧ - **السيدة كنغ** (الولايات المتحدة): تساءلت عما إذا كان من الممكن أن يطلب إلى البلدان النامية العمل على زيادة قدراتها التنافسية على المستوى العالمي، من أجل تصويب آثار هذه العولمة "غير المكتملة".

٨ - **السيد لي غرغاسون** (فرنسا): لاحظ أن اللجنة الثانية تتناول مجموعة من المشاكل المتسمة بالطموح الشديد. وأشار إلى ما ذكره السيد ديساي بشأن نوعية النمو، وقال أنه يود الإطلاع على رأي السيد ديساي فيما يتصل بدراسات معينة أجراها البنك الدولي حول نوعية النمو، وتفيد أن النمو ينتشر في بقية المجتمع على نحو متسق نسبياً متى كان قوياً بالشكل الكافي.

٩ - **السيدة ليونس** (سانت لوسيا): قالت أنها ترى أنه ليس هناك عولمة "غير مكتملة" بل برنامج غير كامل بالنسبة للتنمية، وأن إحراز أي تقدم يتوقف على معالجة أوجه التفاوت. وطالبت بوضع نظرية اقتصادية جديدة تكون أكثر شمولاً، وتساءلت إذا كان من الممكن أن يفتقر العالم إلى الأفكار المناسبة. ولاحظت أن عملية تمويل التنمية ستتيح الفرصة لوضع فكرة متسقة للتنمية تتناول مسألة أوجه التفاوت في النظام التي تعتبر أصل الوضع الراهن.

١٠ - **السيد كافالكانتي** (البرازيل): قال أنه يريد معرفة رأي السيد ديساي حول توافق جديد في الآراء مركز، على ما يبدو، على زيادة المساعدة، وتخفيف عبء الديون بصورة أهم وسرعة أكبر، وزيادة عمليات التبادل التجاري. وتساءل كيف تستطيع الأمم المتحدة، بوصفها محفلاً عالمياً ملتزماً بتعزيز رفاه الجنس البشري، أن توفق بين التنمية المستدامة والإدماج الاقتصادي للبلدان النامية واحتياجات أفقر البلدان.

١١ - **السيد حنيف** (باكستان): قال إن القطاعات القادرة على التنافس في البلدان النامية لا تتاح لها الفرص المؤاتية، مثلما يحدث في الزراعة والعمالة، وأن ليس هناك ما يثبت أن العولمة مناسبة للتنمية. واقترح أن تجري الأمم

المتحدة دراسة لتحليل الصلة بين العولمة والتنمية على أساس بيانات واقعية.

١٢ - **السيد ذكور** (نيبال): قال إن بلده يشعر أنه مُهمَش بشكل متزايد. وأنه يرى، على عكس ما يُردد، أن أقل البلدان نمواً التي زاد عددها من ٤٠ إلى ٤٨، تستطيع المنافسة في عدة قطاعات (المنسوجات والزراعة وما إلى ذلك) وأن البلدان المتقدمة النمو عليها أن تقدم المساعدة لتلك البلدان لزيادة قيمة نشاطها الاقتصادي. وأضاف أنه ينبغي أيضاً توضيح فكرة الحق في التنمية، من وجهة نظر المانح ومن وجهة نظر المستفيد. وأن على المانح أن يبيِّن قطاع التنمية الذي يريد دعمه، وأن على المستفيد ألاَّ يتهرب من مسؤولياته في مجال الحكم الرشيد.

١٣ - **السيد اسكانيرو** (المكسيك): سلَّم بأن العولمة يمكن أن تكون قوة إيجابية بشرط أن تهتم بالجميع وبأن الأمم المتحدة عليها القيام بدور هام في هذا المجال: فهناك حاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى. وتساءل أيضاً عما إذا كانت المسؤولية المشتركة، وإن كانت متباينة، للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما زالت مدرجة في جدول الأعمال، وإن كانت هذه الفكرة تظل فعالة في إطار العولمة.

١٤ - **السيد ديساي**: أجاب على سؤال ممثله الولايات المتحدة فقال إن بلداناً نامية عديدة نفَّذت سياسات وطنية لإعادة تشكيل الهياكل الأساسية انعكست على القطاعات المختلفة، ولكن رد فعل المجتمع الدولي كان مخيباً للآمال حيث أنه تحوَّل إلى تخفيض في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك فمن المهم الاعتراف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية مع مواصلة تقديم المساعدة لها، وعدم الفصل بين السياسات الوطنية والدعم العالمي. وفيما يتصل بما قاله وفد فرنسا الذي أبدى تشككاً في الدور المتواضع، بالضرورة، الذي تقوم به اللجنة الثانية تجاه مسائل طموحة، قال إن المواضيع الرئيسية، مثل مديونية أقل البلدان نمواً، والقضاء على الفقر، والتدابير الخاصة التي تطبق في حالة أشد البلدان فقراً، مشمولة في برنامج المنظمة، وأن ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى استمرار اهتمام اللجنة الثانية بها. وأضاف أنه لا ينبغي إغفال ما ساهمت به مناقشة الآراء في تطوُّر توافق عالمي في الآراء بشأن مسائل التنمية، وإن كانت هذه العمليات بطيئة وتدريجية. وفيما يتصل بدور النمو، قال إن جميع السيناريوهات تتعايش: فالنمو الشديد يمكن أن يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان ولكن يحدث أيضاً أنه يؤدي إلى زيادة أوجه التفاوت - بل هناك من يذهب إلى أن زيادة أوجه التفاوت هي الثمن اللازم - أو أن فوائد النمو موزعة بالتكافؤ، على عكس ذلك. وأضاف أنه ينبغي، لذلك دراسة المسألة بانتظام أكبر، دون إغفال أن هذه المشكلة تمس البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة النمو. ورداً على ما ذكرته ممثلة سانت لوسيا، أكد أن الإدماج غير المكتمل للاقتصادات، وبقاء أوجه التفاوت الشديدة يمثلان، بالفعل، مشكلة، بيد أن الصعوبة تكمن في إيجاد الوسائل والمعدات التي تسمح بمشاركة الجميع بقدر أكبر في اتخاذ القرارات، لا سيما أصغر البلدان. ولاحظ أن إعادة توزيع السلطات هذه تقتضي التفكير بمزيد من التعمق.

١٥ - وفيما يتصل بسؤال الوفد البرازيلي، حول توافق الآراء الجديد الناشئ في براغ، قال وكيل الأمين العام أن هذه المواضيع لا تنطوي على جديد بالنسبة للجنة الثانية التي تتناول فكرتها الرئيسية منذ عدة سنوات، مما يثبت تأثير أعمال الأمم المتحدة على التطور السياسي في العالم، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك. وبالنسبة للسؤال الثاني الموجه من البرازيل، وهو وجوب التشديد على احتياجات

أقل البلدان نمواً، قال أنه، من الواضح، أن المنظمة عليها أن تحرص على أن تكون أعمالها ذات أهمية بالنسبة لجميع البلدان، سواء البلدان المندمجة في الاقتصاد العالمي أو البلدان الفقيرة جداً التي تحتاج إلى معاملة تفضيلية. وبالإشارة إلى ما قاله ممثل باكستان، ذكر أن معالجة مسألة العولمة والتنمية بشكل شامل تعتبر من الأمور البالغة الصعوبة وأنه ينبغي تحليل الفكرة وتفسيرها. فيمكن، على سبيل المثال، أن نقول أن العولمة تُيسِّر النمو، بل إنها تساهم في تخفيض الفقر، وإن كانت آثارها أقل حسماً في مجال التمويل، مقابل ذلك، وهناك تساؤلات فيما يتعلق بجوانب أخرى مثل التفاعل التكنولوجي. والمشكلة تتمثل في عدم وجود خيار آخر في هذه المرحلة، خاصة بالنسبة لأصغر البلدان التي لا تستطيع إقامة الحواجز ضد بقية العالم، بل تشعر بالقلق إزاء احتمال إغلاق الأبواب أمامها. وقال إنه يشارك ممثل نيبال تماماً في رأيه بشأن تهميش أقل البلدان نمواً بسبب النقص المزعوم أو الحقيقي للقدرة التنافسية وضرورة السعي إلى التحرر في قطاعات مثل الزراعة والمنسوجات ومروراً بذلك، ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان. وختاماً، أجاب على ممثل المكسيك، فأعاد تأكيد أولوية مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في عدة مجالات حاسمة، خاصة فيما يتصل بإدارة المياه والبيئة.

١٦ - **السيد اليموف** (طاجيكستان): قال أنه يرى أن القرارات المتخذة في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة تشكل التزاماً بالنسبة لمستقبل التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين، كما يتبين من اعتماد إعلان الألفية الذي ينطوي على هدف طموح هو: إقامة نظام عالمي جديد يتسم بمزيد من الإنصاف ويستجيب لمصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي. وأنه ينبغي، تحقيقاً لذلك، وضع استراتيجية تؤدي إلى التنمية المستدامة في ظل الاستقرار.

١٧ - ومضى يقول أن المجتمع الدولي يقترب من هذه الألفية وهو يواجه حالة جديدة، فقد دخل عصر العولمة، حيث توجد إمكانيات هائلة للنمو والتنمية في المجال الاقتصادي، مع وجود خطر تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتزايد أوجه التفاوت في التنمية. وأضاف أن فتح سبل الوصول إلى فوائد العولمة أمام جميع البلدان وجميع الشعوب من المهام ذات الأولوية التي يتعين على الأمم المتحدة ومؤسسات المنظومة الاضطلاع بها، لهذا السبب.

١٨ - واستطرد قائلاً أن الفترة الحالية تتسم أيضاً بطابع جديد - التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأنه إلى جانب الإمكانيات الهائلة التي تتيحها الثورة الرقمية، يلاحظ أيضاً ظهور فجوة رقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأكد ضرورة أن تُولي الأمم المتحدة، بل المجتمع الدولي بأكمله، اهتماماً دائماً لهذه الظاهرة، حتى لا يترسخ الاتجاه إلى تهميش جزء هائل من سكان العالم في القرن الحادي والعشرين.

١٩ - وأكد أن استمرار الفقر في عدد كبير من البلدان ما زال يمثل مشكلة من أهم مشكلات القرن الجديد. وقال أن طاجيكستان ترى أن المنظمة أصابت عندما هاجمت الفقر بوصفه العقبة الرئيسية في سبيل التنمية المستدامة، وأن المؤسسات التنفيذية للأمم المتحدة، التي لديها ثروة من الخبرة والقادرة على تقديم المساعدة الفعالة للبلدان المحتاجة إليها، عليها القيام بدور هام في هذا المجال.

٢٠ - ولاحظ أن المشاكل الخاصة التي تصادفها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ومنها طاجيكستان،

تتطلب حلولاً مختلفة. وأن تقدم التنمية الاقتصادية لبعض البلدان من هذه الفئة جاء نتيجة ظواهر عابرة: وقال أنه يلزم اتخاذ تدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي حتى تكتسب أوجه التقدم المحرزة طابعاً دائماً. وأضاف أن هذه البلدان تجد نفسها مطالبة بمواجهة تحديات العولمة والاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، أسوة ببلدان أخرى كثيرة، وأن بعضها لا تتوفر لديها الموارد الذاتية الكافية، حيث أنها تمر بفترة عدم استقرار داخلي أو خارجي، مما يعكس، بشكل خاص، حالة البلدان ضحية الكوارث القاتلة والبلدان التي تحاول إعادة السلام بعد انتهاء الصراع. وذكر أن المساعدة التي تتلقاها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الأمم المتحدة ومؤسسات المنظومة تكتسب أهمية خاصة في هذا السياق. وأوضح أن طاجيكستان، التي تقدر هذه المساعدة تقديراً كبيراً وتعتمد على استمرارها، تهتم أيضاً عن قرب بصياغة قرار حول إدماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، يوجه مسار أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الطريق، وباعتماد هذا القرار في الدورة الحالية.

٢١ - وتابع حديثه قائلاً أن التنمية المستدامة، التي تحمي مصالح الأجيال الحالية والمقبلة كذلك، تعتبر من أهم الأهداف الحاسمة للألفية الجديدة، على المستوى العالمي. وأضاف أن الإنسانية يجب أن تفي بالاحتياجات المتزايدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بحماية النظم البيئية والموارد الطبيعية فحسب بل بإعادة تشكيلها بشكل يكفل استقرار البيئة. وأكد أن المياه العذبة تحتل مكاناً فريداً بين الموارد الطبيعية لأنها لا غنى عنها من أجل حياة الجميع على كوكب الأرض، وهي شرط لا بد من توفره من أجل التنمية المستدامة. ولاحظ أن الحالة ما زالت مقلقة في هذا الصدد بالرغم من الصكوك العديدة التي اعتمدها المجتمع الدولي بشأن المياه العذبة، خلال عقد من الزمن، إذ أن قدرة موارد المياه العذبة على البقاء ستكون إحدى المشاكل الكبيرة التي تواجهها التنمية المستدامة في الألفية الجديدة، سواء من حيث كمية هذه المياه أو نوعيتها. وقال أن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن ثلثي سكان العالم لن تتوفر لهم كمية كافية من المياه العذبة بحلول عام ٢٠٢٥، لو استمرت الاتجاهات الحالية. وقال أنه، بالنسبة لطاجيكستان، فإن استمرار مشكلة المياه العذبة لا ترجع إلى عدم وجود الاتفاقات الدولية أو القرارات أو التوصيات، بل إن ما يلزم هو اتخاذ تدابير تتسم بمزيد من الكفاءة والدقة، وإرادة سياسية أشد تأكيداً من أجل تنفيذ القرارات وبرامج العمل المذكورة.

٢٢ - وذكر أن تجربة السنوات الأخيرة قد بيَّنت أن إعلان السنوات الدولية المكرسة لموضوع محدد يمكن أن يكون عاملاً من عوامل الدينامية والتوعية في السعي إلى أهداف محددة. ولذلك، فإن طاجيكستان اقترحت إعلان سنة ٢٠٠٣ سنة دولية للمياه العذبة. وأعرب عن امتنانه للدول الأعضاء التي أيدت هذه المبادرة، مشاركة منها في هذه الشواغل؛ وقال أن أكثر من ٥٠ دولة قد انضمت بالفعل إلى مقدمي مشروع القرار وأن طاجيكستان تأمل أن يزيد هذا العدد وأن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٢٣ - وأكد أن اعتماد قرار بشأن تنظيم استعراض السنوات العشر لتنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من أهم أعمال الدورة الحالية، بلا جدال. وقال أنه بالنسبة لطاجيكستان، فمؤتمر ريو+١٠ يجب أن يكون اجتماع قمة حول التنمية المستدامة، معقود في بلد من البلدان النامية. وأضاف أن الجمعية العامة عليها إجراء تقييم متعمق وموضوعي للتقدم المحرز ووضع خطة لتحقيق تقدم التنمية المستدامة في العالم، بناء على أحكام

جدول أعمال القرن ٢١ وعلى أساس الظواهر والاتجاهات الجديدة.

٢٤ - وأوضح أن طاجيكستان تقدر الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، على نحو شامل. وقال أن الشروط المحددة لتنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدم للإغاثة قد ثبت جدواها. وأن طاجيكستان تأمل أن يتسنى إيجاد حل للمشاكل التي تشغل ا لأمين العام من حيث زيادة مستوى المساعدة الإنسانية المقدمة من المانحين، إذ أنه من المهم، في هذا الصدد، احترام المبادئ الأساسية التي تطبق على هذا النوع من المساعدة وهي: الحياد والموضوعية والإنسانية.

٢٥ - ولاحظ أن تعدد النكبات والكوارث يتطلب تعزيز أساليب عمل الأمم المتحدة في مواجهة هذه الظواهر؛ وأنه يتعين تأييد مبادرات الاتحاد الروسي في هذا الصدد. وقال إن طاجيكستان ترى أن الأمم المتحدة عليها أن تعيد النظر في إمكانياتها في هذا المجال على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية مع وضع توصيات من أجل تعزيز هذه الإمكانيات.

٢٦ - ختاماً، قال أن المجتمع الدولي قد وصل إلى نهاية القرن وهو يحمل عبئاً ثقيلاً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت على مر السنين وظهرت خلال العقد الأخير. وأضاف أن التوصل إلى فهم مغزى هذه المشاكل وترتيب أولوياتها بالنسبة للتنمية الوطنية والعالمية القادرة على البقاء وتحديد ما بينها من ترابط وأساليب وطرق التدخل التي قد تسهل التوصل إلى حل لها قد تطلبت كثيراً من الوقت والجهد، خاصة في إطار اللجنة الثانية. ولاحظ أن الأمم المتحدة وهي أهم المحافل العالمية للتعاون الدولي وأكثرها تمثيلاً، هي أيضاً المؤسسة التي تقدم أفضل مساهمة في السعي إلى إيجاد وتحديد الحلول لهذه المشاكل. وأضاف أنه تم تحديد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في إعلان الألفية الذي يبين بوضوح معالم العمل الإنمائي للمجتمع الدولي في السنوات القادمة، وأن اللجنة الثانية عليها أن تحدد التدابير الملموسة لهذا العمل.

٢٧ - **السيد باوليلو** (أوروغواي): ذكر أن اللجنة الثانية تسعى، منذ إنشائها إلى وضع الأسس لنظام اقتصادي دولي يتسم بمزيد من العدالة والتكافؤ والديمقراطية، وإن كان هذا الجهد يندرج، منذ الآن، في سياق مختلف أساساً، وهو سياق العولمة. وقال إنه إذا كان هناك كثيرون يعتبرون العولمة عاملاً للرفاه والرخاء، فإنها لا تحمل وحدها حلاً للمشاكل الكبرى التي تواجه البشرية، لا سيما الفقر. وقال أن الدراسات الحديثة التي أجراها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تبين أن ١,٢ بليون شخص يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم، وأنه لا أمل في تحسين حالة هؤلاء قبل عام ٢٠٠٨ إذا استمر حدوث نمو اقتصادي بطيء نسبياً تتخلله أزمات غير متصلة تصيب أفقر البلدان، بشكل خاص.

٢٨ - ومضى يقول إن قمة الألفية قد اقترحت تحديد أهداف من بينها تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥. وأضاف، في هذا الصدد، أن الأمين العام قد أبرز، في تقريره عن أعمال المنظمة، أن أفضل أساليب مكافحة الفقر يتمثل في العمل على تحقيق التنمية المستدامة لصالح الجنس البشري كله. وأنه من أجل تطوير هذه الأمور ينبغي تعزيز التعاون الدولي وتوسيع نطاقه باتخاذ قرارات تتسم بالطموح وتكفل تعجيل إدماج الاقتصاد العالمي.

٢٩ - وتابع حديثه قائلاً أن حرية التجارة والإدارة المالية الجيدة هما العاملان الرئيسيان لصالح هذا الإدماج، مع إضافة إمكانية الوصول إلى التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وأضاف أنه، من أجل تلافي فشل العولمة، ينبغي، بالفعل، منع وقوع أخطار "الفجوة الرقمية" من الآن. وضمان الحرية التامة لعمليات التبادل بفتح الأسواق العالمية أمام البلدان النامية والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والدعم، والعقبات الأخرى التي تعترض سبيل التجارة وتحد من التوقعات الاقتصادية لكل بلد. وأكد ضرورة تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، تطبيقاً دقيقاً، من أجل إتاحة مشاركة أوسع نطاقاً من مجموع البلدان في التجارة العالمية. وأضاف أن المؤسسات المتعددة الأطراف التي تعمل لخدمة التنمية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) يجب أن تواصل مساعدة البلدان النامية على توسيع الإمكانيات المتاحة لها في مجال التجارة العالمية. وذكر أن دورة جديدة من المفاوضات التي تشمل القطاع الزراعي قد تشجع على تحرير التجارة، لأنه لا يمكن الاستمرار في التغاضي عن الشذوذ الشديد المتمثل في حجم الإعانات الهائلة الممنوحة لجزء هام من الإنتاج الزراعي العالمي.

٣٠ - واستطرد قائلاً أن أوروغواي تتابع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها بإلغاء العقبات المختلفة التي تتعارض مع حرية التجارة وتخفيض أو ترشيد المكوس المفروضة على الواردات، من جانب واحد. أو في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف. وأضاف أن البلد قد تفاوض بشأن جوانب مختلفة من سياسته التجارية، في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، بغية إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة. ولاحظ في هذا الصدد، أنه يتعين إبراز المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة للتبادل الحر للأمريكتين والمفاوضات التكميلية الأخرى التي جرت بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي وجماعة الأنديز، التي تمثل أهم استراتيجية للمنطقة في سبيل تعزيز الصلات الاقتصادية والتجارية.

٣١ - وأوضح أن التعاون التقني لأغراض التنمية يعتبر آلية أخرى مستدامة تستطيع مساعدة البلدان النامية على الاستفادة بشكل أفضل من الفوائد المحتملة للعولمة، وتيسير الحوار بين الشمال والجنوب وإقامة أطر جديدة تشمل القطاعات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للتجارة والاستثمارات الأجنبية وتقنيات المعلومات والاتصالات لتشجيع الإدماج على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٢ - وتناول موضوع تمويل التنمية فقال إن الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠٠١ يتيح إمكانيات حقيقية لدراسة هذه المسألة بتعمق، بروح من التعاون الحقيقي. وأضاف أن هذه العملية يجب أن تراعي أيضاً التزامات البلدان الصناعية والبلدان النامية بالبحث عن مصادر وطرائق جديدة للتمويل تسمح بالتطبيق الفعال للقرارات المتخذة خلال المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة.

٣٣ - ولاحظ أنه ينبغي، من جهة أخرى، مواصلة تعزيز القدرة المؤسسية للمنظمة لمواجهة ضرورة ضمان بقاء الجنس البشري وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، في آن واحد؛ وأنه لا بد، لذلك، من مواصلة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في ريو، والحث، بمناسبة ريو+١٠، على تحقيق تقدم جديد في مجالات التنوع البيولوجي وتغيُّر المناخ وحماية طبقة الأوزون والتصحر والمشاكل المرتبطة بنقص موارد المياه والطاقة. وأعرب في هذا الصدد، عن أسفه لأن البلدان الصناعية لم تف بالالتزام الذي قطعته على نفسها بتوفير الأموال التكميلية

والتقنيات البيئية الرشيدة بشروط تفضيلية. واختتم بقوله أن أوروغواي مقتنعة بأن المؤتمر الآخر الهام المقرر عقده في ٢٠٠١، وهو مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً سيسفر عن اتفاقات مؤاتية لتنمية تلك البلدان.

٣٤ - **السيد اسيما** (أوغندا): قال إنه يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وأضاف أن الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة تعتبر، دون شك، ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة لأنها تتيح فرصة فريدة لتقويم مسار عمل المنظمة والقيام، من خلال اللجنة الثانية، بإلقاء نظرة فاحصة على المشاكل والتحديات التي يتعين على النظام الاقتصادي الدولي مواجهتها.

٣٥ - ومضى يقول أن أزمة الطاقة التي تمر بها أوروبا تذكِّر بأزمة السبعينات التي ساهمت بدرجة كبيرة في الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة حول مشاكل المواد الأولية والتنمية، حيث أعربت الجمعية العامة عن أملها في إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس يتسم بالعدالة والتكافؤ والديمقراطية وفي إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. ولاحظ أن أوغندا ترى، لذلك، عدم جدوى البحث عن حلول جديدة، بل تقترح تعبئة الإرادة السياسية اللازمة من أجل التطبيق الكامل والعاجل لقراري الجمعية العامة ٣٢٠١(دإ ٦) و ٣٢٠٢(دإ ٦) المتخذين بتوافق الآراء، ذلك أن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تظل أفضل سبل مواجهة التحديات والمشاكل الراهنة الهائلة للمجتمع الدولي، ومنها مشكلة الديون والأمية والفقر والتنمية المستدامة وتدهور البيئة ومكافحة الأمراض.

٣٦ - واستطرد قائلاً أن المظاهرات العنيفة التي نظمتها عناصر المجتمع المدني في سياتل وبراغ قد تكون دليلاً على غضب الرأي العام وخيبة أمله إزاء سلبية الحكومات ومقاومة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف للتغير، في هذا السياق، وأضاف أن أوغندا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به الأمين العام في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية بشأن آثار العولمة على العمالة وتشريعات العمل والبيئة، والصحة العامة وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

٣٧ - ولاحظ أن الديون الخارجية هي، دون شك؛ أهم عقبة تحول دون تعجيل النمو الاقتصادي للبلدان النامية والقضاء على الفقر، الذي تختلف أسبابه من بلد لآخر: فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ترجع أزمة الديون أساساً إلى خدمة الدين الذي التزمت به في السبعينات والثمانينات وإلى ضعف ما حققته من نتائج اقتصادية نتيجة لسياسات اقتصادية غير حكيمة ومعدلات التبادل التجاري غير المؤاتية لصادرات المنتجات الأساسية. وقال أن بعض البلدان أساءت إدارة ديونها الخارجية، فاقترضت أموالاً بسعر فائدة تجاري واستثمرتها في برامج ضعيفة العائد تدِّر العملات الأجنبية بمعدل ضعيف. وأضاف أن البلدان النامية لا تستطيع ضمان خدمة ديونها دون أن تعرض للخطر نشاطها الاقتصادي وميزانيتها الخاصة بالخدمات الاجتماعية، وأن عبء الديون لا يشجع مستثمري الأموال الخاصة لأن أثره السلبي يهدد قدرة استثماراتهم على البقاء من الناحية التجارية.

٣٨ - وأكد حتمية إيلاء المجتمع الدولي أولوية عليا لتخفيف عبء الديون. وقال أن مجموعة كبيرة من التدابير توالت على مر السنين، بيد أن المجتمع الدولي بدأ مؤخراً في تخصيص الموارد اللازمة للوفاء بوعوده، مع

المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المعززة. وأضاف أن هذه المبادرات الجديدة فعالة لعدة أسباب: أولاً، يطبق مبدأ محسَّن يعتمد على تقييم عتبة السداد التي يستطيع البلد الوفاء به على أساس حجم اقتصاده وقيمة حصيلة صادراته، من أجل تحديد قيمة الدين اللازم تخفيضه بالنسبة لكل مستفيد. ثانياً، تطبّق تدابير التخفيف أيضاً على القروض الملتزم بها لدى الدائنين المتعددي الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وليس لدى مجموعات مثل نادي باريس فقط، بينما يشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من الديون الخارجية لعدد كبير من البلدان ذات الدخل المنخفض.

٣٩ - ولاحظ أنه، مع كل ما تعود به تلك المبادرات من فوائد، فما زالت هناك مشاكل تحتاج إلى حلول من أجل تحقيق أفضل النتائج: يجب أن تسمح الأموال المتراكمة لبعض مصارف التنمية الإقليمية مثل مصرف التنمية الإفريقي بأن تقوم بدورها بتخفيف عبء القروض المقدمة منها دون أن تضر باستقرارها المالي، وينبغي إدراج مقدمي القروض، بخلاف نادي باريس، في التدابير الخاصة بتوزيع الجهود، على نحو أفضل بين جميع الدائنين. وذكر أن المبادرات لا تمثل العلاج الشافي لأقل البلدان نمواً التي لن تفلت من فخ الديون، ما لم تتمكن من تعجيل نموها وزيادة حصائل صادراتها، وإذا تعذر وصول منتجاتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ويتمثل أفضل الحلول في القيام، ببساطة، بإلغاء ديون أفقر البلدان، في نهاية المطاف.

٤٠ - وذكر أن أوغندا كانت أول بلد يستوفي معايير الأهلية للمبادرة والمبادرة المعززة بفضل حسن إدارتها الاقتصادية والتزامها بالإصلاح الاقتصادي في التسعينات. وقال أنها حققت معدل نمو نسبته نحو ٧ في المائة منذ نهاية الثمانينات وأن الاستثمار الخاص قد تضاعف، فارتفع من ٧ في المائة إلى ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للسياسات الرشيدة للاقتصاد الكبير التي أدت إلى انخفاض التضخم وأسعار تنافسية لصرف العملات. وأضاف أن البلد أنشأ صندوقاً لمكافحة الفقر، ممولاً من الموارد المدخرة من تخفيض ديونه، تستفيد منه قطاعات عديدة - التعليم الأولي، وخدمات الرعاية الصحية الأولية، وإمدادات المياه والصحة العامة، وهياكل الطرق في المناطق الريفية وتعميم الزراعة، وذلك اقتناعاً منه بما بين تخفيف الديون والقضاء على الفقر من صلات.

٤١ - واختتم حديثه قائلاً أن الدروس المستفادة من التجربة الأوغندية هي أن تخفيف عبء الديون أمر ضروري لتحرير الموارد لصالح الاستثمار والقضاء على الفقر، ولكن، إذا أردنا أن يؤدي هذا التخفيف إلى تحسين عملي للأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأفقر البلدان، ينبغي أن يكون مصحوباً بسياسات رشيدة في مجالي الاقتصاد والميزانية، يتم إقرارها بالاتفاق مع المجتمع المدني.

٤٢ - **السيد داوسا سيسبيدس** (كوبا): قال أن بلده يؤيد بيان كل من رئيس مجموعة الـ٧٧ وسفير ساموا، رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وأضاف أن هناك حدثين وقعا في الآونة الأخيرة ولهما أهمية خاصة بالنسبة للجنة الثانية: قمة الجنوب الأولى، المعقودة في هافانا والتي ورد إعلانها وخطة عملها في الوثيقة A/55/74، وقمة الألفية التي أعادت تأكيد دعم المجتمع الدولي لمنظمة الأمم المتحدة وشددت على ضرورة أن يكون العالم أكثر عدالة وتضامناً وتكافؤاً. ولاحظ أن اللجنة الثانية عليها الآن أن تواجه التحدي المتمثل في اتخاذ قرارات واقتراح تدابير محددة لتنفيذ إعلانات المبادئ، حيث لا ينبغي أن يكون العالم مؤلفاً من نسبة ضئيلة من الأغنياء وأغلبية هائلة من المحرومين.

٤٣ - ومضى يقول أن اللجنة عليها أن تتناول عدة مسائل هامة: العولمة، وتمويل التنمية، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة والتجارة والديون الخارجية. وعليها القيام بذلك بعزم أكبر حيث أن العالم يتوفر لديه الآن وسائل وإمكانيات تقنية تسمح بضمان التنمية وانتشال الملايين من الجهل والمرض والقلق والإحباط.

٤٤ - وأوضح أن العالم بدأ يعي عدة حقائق هامة: يجب أن تكون هناك دول قوية، حيث أن عدم خضوع السوق للضوابط التنظيمية، والخصخصة وانسحاب الحكومة من الأنشطة الاقتصادية، كلها لا تكفي لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال أن العولمة الخاضعة لليبيرالية الجديدة تتجه إلى عولمة الفقر لا التنمية، والاعتداء على السيادة الوطنية لا احترامها، وتكرار الظلم والقهر على حساب أفقر البلدان؛ وأنه يلزم إنشاء جهاز لتنظيم المالية الدولية، يعمل على أسس ديمقراطية، دون أن يكون لأحد فيه حق النقض. ويسمح بتنظيم الأسواق المالية؛ وأنه يلزم، في النهاية، حل مشكلة ديون البلدان الفقيرة، وبصورة عاجلة.

٤٥ - واستطرد قائلاً أن كوبا تولي أهمية خاصة للأعمال التحضيرية للاجتماع المعني بتمويل التنمية، الذي يجب أن يُشرك فيه جميع الجهات الفاعلة في التنمية، وأن يعبئ الموارد الجديدة وأن يعيد للمساعدة الإنمائية الرسمية أهميتها. وأعرب عن أمله في أن يبدي المجتمع الدولي إرادة سياسية حقيقية للتوصل إلى اتفاقات تضمن الإدارة الديمقراطية على الصعيد الدولي التي تكفل شفافية المؤسسات الدولية إلى جانب مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات مع البلدان الغنية، على قدم المساواة. وأكد ضرورة تطبيق معايير دقيقة سواء بالنسبة لبلدان الشمال أو لبلدان الجنوب، فيما يتصل بإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية والمؤسسات المالية.

٤٦ - وأكد أن كوبا تولي أهمية خاصة للأعمال التحضيرية للاستعراض العشري لمؤتمر البيئة والتنمية (ريو+١٠). وقال أن بعد مرور ثمان سنوات على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ما زالت المبادئ والتعهدات الناشئة عنه حبراً على ورق، لا سيما فيما يتصل بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا. وأضاف أن "ريو+١٠" لا ينبغي أن يتحول إلى التفاوض من جديد بشأن الاتفاقات المبرمة بالفعل، بل ينبغي أن يحدد التحديات والصعوبات التي يصادفها تطبيق جدول أعمال القرن ٢١.

٤٧ - ختاماً، أكد ممثل كوبا ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة ترمي إلى تخفيف الفقر والتخلف في أفريقيا. وقال أن المؤتمر المقبل المعني بأقل البلدان نمواً يجب أن يتيح إعادة النظر في المبادرات، العديدة وإن كانت غير حاسمة، التي اتخذتها الأمم المتحدة لصالح أفريقيا، مع وضع في الاعتبار، على وجه الخصوص، ما تتسم به هذه البلدان من طابع خاص، وحشد مجتمع المانحين بحيث يلتزم حقيقة بتقديم المساعدة المالية والتكنولوجية والإنسانية. وأكد أن كوبا لن تدخر جهداً لتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في إطار التعهدات التي قطعتها على نفسها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٨ - **السيد بالاكازي** (ملاوي): قال أنه يضم صوته إلى بياني ممثلي نيجريا وناميبيا بوصفهما رئيسين مشاركين لمجموعة الـ٧٧. وأضاف إن قمة الألفية المعقودة مؤخراً والإعلان المعتمد بهذه المناسبة سيكونان مثمرين، دون شك، ويوجهان أعمال اللجنة الثانية.

٤٩ - ومضى يقول أن، من بين المواضيع المطروقة، تعتبر مكافحة الفقر إحدى أولويات سياسة ملاوي منذ عام ١٩٩٤. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجتمع

الدولي من تخفيض نسبة الفقر إلى النصف قبل عام ٢٠١٥. وأضاف أن حكومة ملاوي تبذل قصارى جهدها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، من جانب آخر، وأن اختلال توازن الاقتصاد الصغير على المستوى العالمي، الذي يعيد إلى الأذهان حالات الاختلال التي حدثت في السبعينات والثمانينات، والتي ظلت دون حل بسبب عدم التعاون والتنسيق بين الدول الاقتصادية الكبرى، من المشاكل الأخرى المقلقة. فمن المهم معالجة الاختلالات ا لمذكورة حتى لا تعرقل النمو في البلدان النامية. وقال أنه يلاحظ، مع الأسف، أن البلدان المتقدمة النمو هي المستفيدة من العولمة، بينما يزداد تهميش البلدان الفقيرة، مثل ملاوي، مما أدى إلى ضرورة تدخل المجتمع الدولي الذي عليه الوفاء بالتزامه بدعم الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها بلدان عديدة من أجل تعزيز تنميتها.

٥٠ - وتابع حديثه قائلاً أن أزمة الديون الخارجية ما زالت تعمل على فشل جهود البلدان النامية، حيث تضطر أغلبها إلى تخصيص أهم جزء من حصائل صادراتها لسداد ديونها، مما يرغمها على تخفيض خدماتها الاجتماعية بشكل جذري. وأضاف أن ملاوي ترحب بالمبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإن كانت ترى أن التدابير المتخذة غير كافية. وأكد ضرورة أن تكون شروط تقديم المساعدة أكثر مرونة وأن تتسم معايير الأهلية للحصول على المساعدة بمزيد من الموضوعية، بغية زيادة عدد البلدان المستفيدة. ولاحظ أنه يتحتم إلغاء ديون البلدان النامية بصورة قاطعة وبدون استثناء.

٥١ - وأوضح أن أقل البلدان نمواً تجد نفسها في موضع ضعف بالنسبة للاستفادة من العولمة والتحرر، نظراً لأن التجارة الخارجية تمثل جزءاً ضئيلاً من النشاط الاقتصادي لتلك البلدان. وأعرب عن أمله في أن تعمل جميع البلدان والمنظمات المتعددة الأطراف، جاهدة، على إرساء نظام منصف لعمليات التجارة الدولية يعزز التعاون العالمي في الأجل الطويل، ويتفادى تهميش أقل البلدان نمواً، من جديد.

٥٢ - وأكد أن التصنيع يلعب دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وأنه يمكن أن يساعد على الحد من الفقر في البلدان النامية وعلى مشاركة المرأة والمجموعات الضعيفة في التنمية وعلى إيجاد الوظائف. وقال إن نقص التكنولوجيا ورأس المال قد أدى، مع الأسف إلى عرقلة التصنيع في عدد كبير من البلدان النامية. وأنه من المفروض أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة، في هذا المجال.

٥٣ - ولاحظ أن هدف التنمية المستدامة لن يتحقق إلاّ بعد التوصل إلى حل لمشاكل الموارد المالية ونقل التكنولوجيات البيئية. وقال أنه يلزم أن تقيم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية شراكات متينة فيما بينها، وأنه لا بد من وجود الإرادة السياسية لدى الفئتين المذكورتين من البلدان لإحداث تغييرات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بشكل حقيقي.

٥٤ - وفي الختام، قال أنه من المهم أن يساهم المجتمع الدولي في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان الأفريقية، في مواجهة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها أفريقيا - الديون وانخفاض أسعار المنتجات الأساسية، ووصولها المحدود إلى الأسواق، وغياب الاستثمار الأجنبي، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والحروب الأهلية. وأكد أن أفريقيا، وهي قارة مترامية الأطراف ومعقدة، جديرة بأن تمد لها البلدان المتقدمة النمو يد المساعدة.

٥٥ - **السيدة كورادو-كويفاس** (غواتيمالا): قالت أن وفدها يؤيد الآراء الواردة في البيان الذي أدلى به ممثل

نيجيريا باسم مجموعة الـ٧٧. وأضافت أن غواتيمالا حريصة على أن تتولى التنمية ما تستحقه من مكانة في برامج الأمم المتحدة، ولذلك، فقد تابعت باهتمام العملية المخصصة لتمويل التنمية والتي ستنتهي إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠٠١. وأكدت أن منظمة الأمم المتحدة التي كرَّست المؤتمرات لمواضيع هامة، مثل البيئة، والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل، وما إلى ذلك، عليها الآن أن تخصص مكاناً هاماً لتمويل التنمية.

٥٦ - وتابعت حديثها قائلة أن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ذات أهمية خاصة بالنسبة لغواتيمالا لأنها تتعرض لجوانب معقدة مرتبطة بالاستقرار السياسي وتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع. ولذلك فإن الصعوبات المالية التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدعو إلى القلق.

٥٧ - وأكدت أن غواتيمالا تولي أهمية متزايدة لمكافحة تدهور البيئة، في عالم يتنامى فيه الاعتماد المتبادل، وأن بلدها طرف في الاتفاقات الرئيسية المتصلة بالبيئة ويستعد للمشاركة في المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ المقرر عقده في لاهاي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠. وقالت أن غواتيمالا ترحب بالاتفاق الذي تم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات؛ وأنها ستشارك في الدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة المخصصة للطاقة، وكذلك للتحضير للاستعراض العشري لمؤتمر الأمم المتحدة المعني للبيئة والتنمية (ريو+١٠)، الذي يعتبر مناسبة فريدة للعودة إلى عملية ريو والعمل لصالح التنمية المستدامة.

٥٨ - وأوضحت أن غواتيمالا تؤيد فكرة أن السلام والتنمية مترابطان ارتباطاً وثيقاً. وإنها درست، لذلك، باهتمام تقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام، فيما يتصل بدعم السلام بعد انتهاء الصراعات. واختتمت حديثها قائلة أن غواتيمالا تعد مجموعة من نقاط المناقشة حول المواضيع المدرجة في جدول أعمال اللجنة الثانية، والتي تؤيدها دائماً.

٥٩ - **السيد ويبيسوني** (إندونيسيا): قال أن اللجنة الثانية، عليها في أعقاب قمة الألفية وقمة الجنوب أن تتخذ تدابير محددة، متابعة لإعلان المبادئ لكل من القمتين، فيما يختص بالتعاون الدولي والتنمية ومكافحة الفقر. وأضاف أن هناك، في السياق الاقتصادي الحالي، اتجاهين سائدين: العولمة السريعة وتدهور التعاون المتعدد الأطراف. وأن هناك نهجين إزاء هذين الاتجاهين: الأول يعتمد على إطلاق العنان لقوى السوق والثاني يؤيد التعاون المتعدد الأطراف لصالح التنمية. ولاحظ أن النهج الأول قد تفوق على الثاني، بقدر كبير، خلال العقد الأخير؛ وأن الدروس المستفادة خلال تلك الفترة، تشير إلى أن قوى السوق والعولمة لم تكن كافية لانتشال ملايين من الأشخاص من الفقر والبؤس و لم تؤد إلى سد الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وأكد أن العولمة جلبت ثروات كبيرة لعدد من البلدان، دون حساب للأغلبية العظمى من البلدان النامية، على ما يبدو.

٦٠ - ومضى يقول أن بلده يرى أن العولمة سلاح ذو حدين، فقد استفادت إندونيسيا من العولمة ثم انهارت نتيجة للأزمة المالية. وأضاف أن التحدي الذي تواجهه اللجنة الثانية يتمثل، لذلك، في إنشاء نظام اقتصادي دولي يتسم بالعدالة والديمقراطية حتى تصبح العولمة أداة فعالة للنمو والتنمية، إذ لا بد من تحقيق التوازن بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف حتى تتمكن البلدان النامية من الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي.

٦١ - وأكد أن إقامة حوار حقيقي ومتكافئ يتناول المواضيع التالية: تمويل التنمية والديون الخارجية والتجارة الدولية والمنتجات الأساسية، ونقل التكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات، هو الحل الوحيد، لهذا الغرض.

٦٢ - واستطرد قائلاً أن تمويل التنمية قد اتخذ أهمية فائقة بالنسبة لمكافحة الفقر، وإن كان يصطدم بشحة الموارد، ذلك بالإضافة إلى التقنيات الجديدة التي جعلته معقداً ومتقلباً للغاية. ولاحظ أنه ينبغي أن يولي اهتمام خاص لمسألة تدفقات رأس المال الخاص وتحقيق الهدف المتمثل في تقديم ٧, ٠ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع إصلاح الهيكل المالي الدولي. وأكد أن إندونيسيا تأمل، لذلك، أن يكلل بالنجاح الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية على الصعيد الحكومي الدولي، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١. وذكر أن إندونيسيا قد قامت، بالفعل، بعقد اجتماع تحضيري حكومي دولي، على الصعيد الإقليمي.

٦٣ - ولاحظ أن الاستراتيجيات المطبقة حتى ذلك الوقت لم تؤد إلى حل لمسألة الديون، وأنه ينبغي، لذلك، التصدي للأسباب الهيكلية للديون إذا أُريد التوصل إلى حل دائم. ورحب، في هذا الصدد، بالمبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع الإعراب عن أمله في أن تتم متابعتها وتعجيلها وزيادة مرونتها. وقال إنه من المناسب، بالمثل، التقدم في الترتيبات المتصلة بتخفيض ديون البلدان النامية ذات الدخل المتوسط.

٦٤ - وتبيَّن أن التجارة الدولية تمثل جانباً هاماً آخر من التنمية. وقال أن فوائد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي جرت في أوروغواي لم تُنفَذ بشكل كامل لأنها تصادف عقبات عديدة، أهمها تجميد الميزة المقارنة لمنتجات البلدان النامية بسبب العمل بتدابير حمائية مقنَّعة. وجدير بالذكر في هذا الصدد الاختلالات الموجودة في الاتفاقات الحالية لمنظمة التجارة العالمية. وقال أنه يلزم تعزيز نظام التبادل المتعدد الأطراف المعمول به في منظمة التجارة العالمية، بصورة عاجلة، من أجل ضمان نظام يتسم بمزيد من التكافؤ والشفافية والضوابط. وأن على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بتطبيق الأحكام المتصلة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لمنتجات وخدمات البلدان النامية.

٦٥ - وتابع حديثه قائلاً أنه، رغم المبادرات العديدة والتدابير الملموسة المتخذة لتشجيع التنمية الرشيدة من الناحية البيئية، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وأضاف أن التقييم المقبل لجدول أعمال القرن ٢١ يجب أن يسمح بتحديد واضح لأساليب تحقيق تقدم هام ووضع مبادرات فعالة، بكل دقة. ومن المهم أيضاً القيام بتحضيرات جدية لاستعراض "ريو+١٠" من أجل ضمان التنمية المستدامة. وأعرب عن شكر إندونيسيا لبلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي أيدت ترشيحها لتنظيم هذا الحدث الهام.

٦٦ - ولوحظ أن مشكلة حشد القدرات لا تقل أهمية عن تقنيات المعلومات والاتصالات بالنسبة للتنمية. وأن كثيراً من التقدم قد أُحرز في هذا المجال وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد سلَّم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح للبلدان النامية إمكانية فريدة للتعجيل بالتنمية، والحد من الهوة الاقتصادية والفجوة الرقمية القائمتين بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

٦٧ - **السيد كيبيدي** (إثيوبيا): قال أن وفده يؤيد ما ورد في بيان ممثل نيجيريا. فالألفية الجديدة تثير مسائل هامة بالنسبة للجنة الثانية، منها مسألة العولمة التي ينبغي ضمان أن تصبح عاملاً إيجابياً بالنسبة لجميع بلدان العالم

مع عدم ترك ملايين يعيشون في حالة فقر. وأكد أن العولمة أمر لا بد منه في النظام الدولي الجديد ولكنها ليست الدواء الشافي، إذ أنها قد تحولت بالفعل إلى تهميش عديد من البلدان النامية وأدت إلى تفاوت متزايد في التنمية الاقتصادية لبلدان مختلفة. ويحتمل أن تسيء إلى الاقتصادات الصغيرة الضعيفة لا أن تفيدها وأن تبقي على سيطرة الأقوياء على الضعفاء. فإذا أردنا أن نقبلها كاملة يجب وضع آلية تسمح بتنظيم التجارة من أجل ضمان التبادل المتكافئ بين شركاء غير متعادلين.

٦٨ - وتابع قائلاً أن أقل البلدان نمواً ازدادت فقراً واستمر تدهورها خلال التسعينات؛ وأن هذه العملية قد تستمر وتتفاقم نتيجة للعولمة. وذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً يعتبر فرصة لاعتماد اتفاق شامل يقيم شراكة حقيقية من جديد بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على أساس التضامن بين البشر والمسؤولية المشتركة. وأضاف أن هذا المؤتمر يجب أن ينظر في تدابير محددة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، وعمليات الاستثمار والتبادل، والوصول إلى سياسات وطنية ودولية للتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً.

٦٩ - ورحب بقرار الجمعية العامة الخاص بعقد اجتماع رفيع المستوى مخصص لتمويل التنمية في عام ٢٠٠١. وقال إن هذا المؤتمر سيسمح للمجتمع الدولي بالتصدي للمشاكل الكامنة في نظام تمويل التنمية على نطاق عالمي، والمساهمة في وضع نظام فعال ومنصف، يستجيب لاحتياجات البلدان النامية.

٧٠ - ولاحظ أن المساعدة الإنمائية وتقديم التمويل بشروط سخية مسألتان متسمتان بأهمية خاصة في هذا الصدد. وقال أنه لا بد من نقل الموارد إلى العالم النامي، على نطاق واسع، إذا أُريد تشجيع التنمية الدائمة، والقضاء على أسباب الفقر فيه، وإتاحة الفرصة لسكانه للاستفادة من "عولمة الاقتصاد".

٧١ - وأكد أن خدمة الديون الخارجية لها أثر وخيم على موارد البلدان النامية. وقال أن الإجابة على هذه المشكلة يجب أن تكون إجابة سياسية. وأنه ينبغي تهيئة مناخ خارجي مؤات وتجنب أن تصل خدمة الديون إلى حجم حرج بالنسبة للبلدان النامية.

٧٢ - وبيَّن أنه يتحتم وضع نظم دولية تطبق على الأسواق المالية الدولية والعمل على أن تستطيع السلطات الوطنية التحكم في تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وذلك لمواجهة أخطار الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى زعزعة استقرار النظام المالي الدولي وإلى إفقار بلدان المنطقة، في حالات كثيرة. وقال أنه يلزم أيضاً، من أجل إدارة الأزمات المالية، وضع إطار قانوني وقياسي من أجل المستثمرين الأجانب، وخاصة الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية، التي لها تأثير هائل في البلدان النامية وعلى صعيد التنمية العالمية.

٧٣ - وأوضح أهمية مسألة إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة النظام المالي الدولي، في مناقشة تمويل التنمية، إذا أُريد وضع حد لتهميش البلدان النامية التي لا تشترك في قرارات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٧٤ - ختاماً، قال أن إثيوبيا تشعر بالقلق إزاء انخفاض الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقوم بدور بارز في أفريقيا، يشهد انخفاضاً مستمراً في موارده، منذ عام ١٩٩٢، بينما كان ينبغي أن يظل في طليعة الجهود المبذولة لصالح التنمية العالمية. وأكد أنه لا بد أن يواصل البرنامج القيام بدوره بتوفير موارد تكميلية وتنفيذ برامج أكثر فعالية، خاصة في أفريقيا.

٧٥ - **السيد عون** (الجماهيرية العربية الليبية): قال أن مداولات قمة الألفية واجتماعات المائدة المستديرة قد أوضحت أن المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لم تثر نفس الاهتمام الذي أثاره التقدم في مجال الأمن والسلام، بينما تظل مشاكل الفقر والبطالة والديون الخارجية والظلم في مجال التجارة تسبب صراعات عديدة، وتعمل على إيجاد أشكال جديدة من التوتر وعلى تعريض بلدان عديدة للخطر. وأضاف أن هناك مؤشرات وبيانات رقمية لا حصر لها توضح أن الهوة بين الشمال والجنوب تتسع دوماً، حيث أن البنك الدولي أشار، في تقرير حديث، أن نحو نصف سكان العالم (٨, ٢ من ٦ بليون) يعيش على أقل من دولارين في اليوم للفرد الواحد.

٧٦ - ومضى يقول أن تطور الفكر في مجال التنمية يبين أن الإنسان هو العامل الحاسم في التنمية. فالإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم وتنمية الموارد البشرية توسع نطاق الإمكانيات المتاحة لكل فرد، وفي مقدمتها إمكانية العمر الطويل، في مأمن من المرض. ولاحظ أنه ينبغي أيضاً أن يتمكن كل إنسان من الحصول على المعارف والعيش في كرامة، وأن التنمية الاقتصادية الحقيقية ستؤدي إلى ا لحد من الفقر. وأن حصيلة التجارب والبيانات العلمية توضح استحالة زيادة دخل الفرد، زيادة مستدامة، في غياب التنمية الحقيقية للاقتصاد الكبير التي ينبغي أن تتسم بالاستدامة والإنصاف والإنسانية، وأن تكون بعيدة عن كل تمييز، لا سيما التمييز ضد المرأة. وأكد أنه ينبغي، لذلك، إعادة تشكيل المؤسسات الحكومية والاجتماعية في البلدان النامية، وتعديل أو تحديد التشريعات الكفيلة بضمان ممارسة جميع فئات السكان لحقوقهم.

٧٧ - واستطرد قائلاً أنه يتعين على المجتمع الدولي، في مطلع القرن الحادي والعشرين، أن يمنح الأولوية لبرامج التنمية، وخاصة لاتخاذ تدابير حازمة: (أ) يلزم إنشاء نظام عالمي جديد يؤدي إلى توزيع أكثر عدالة للثروة، على الصعيدين الوطني والدولي؛ (ب) يجب البحث عن حلول سلمية جماعية للمشاكل الدولية من أجل تحقيق الإمكانات الاقتصادية لبلدان الجنوب، في مساواة وعدل، مع إقامة شراكات بين الشمال والجنوب في اتخاذ القرارات وفي محافل مؤسسات التنمية؛ (ج) يجب تقاسم فوائد العولمة بين الشمال والجنوب، من أجل تضييق الهوة التي تفصل بينهما وتفادي حدوث انحسار جديد للبلدان النامية؛ (د) يجب وضع نظام مالي دولي قوي ومستقر عن طريق إجراء إصلاحات أساسية للهيكل المالي الدولي الذي ينبغي أن يتسم بالشفافية والديمقراطية وأن يستجيب بشكل أفضل لمشاكل تمويل التنمية؛ (هـ) يجب أن يبدأ شركاؤنا في التنمية حواراً لتحديد مفهوم متوازن للتنمية، يضع مصالح البلدان النامية في الاعتبار، من أجل إعادة صياغة نظام اقتصادي عالمي يخضع لقواعد محددة. وينبغي مواصلة مساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) حتى يتمكن من القيام بعمله لصالح البلدان النامية؛ (و) يجب أن تيسر البلدان المتقدمة النمو نقل التكنولوجيا بتخفيض تكاليفه وتحسين شروطه؛ (ز) يجب أن تبدأ البلدان الصناعية الكبرى التفاهم مع البلدان النامية للتوصل إلى حل لمشاكل البيئة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتوفير الموارد اللازمة والتكنولوجيا البيئية المطلوبة للبلدان النامية.

٧٨ - وأكد أن ظاهرة فرض التدابير القسرية الانفرادية، أي الجزاءات، قد اشتدت في السنوات الأخيرة واتخذت شكل الحصار الاقتصادي، وحظر تصدير التكنولوجيا، وتجميد رؤوس الأموال والممتلكات وتدابير أخرى تعترض سبيل التقدم والرخاء وتهدف أحياناً إلى

الهيمنة على البلدان النامية. وقال أن هذه التدابير مخالفة للميثاق والقانون الدولي، وأن الجماهيرية العربية الليبية تعتبر ضحية لها بشكل خاص. وطالب المجتمع الدولي برفع هذه التدابير التي تعتبر خروجاً على العلاقات الدولية السوية والتي تحول دون إنشاء نظام اقتصادي دولي يقوم على التكافؤ والعدالة. ولاحظ أن الإعلان المعتمد في قمة رؤساء دول وحكومات بلدان الجنوب يعتبر خطوة في هذا الاتجاه ويوضح وجود قلق عميق إزاء فرض الجزاءات الاقتصادية على السكان المدنيين وأثرها على إمكانات التنمية في البلدان المستهدفة. واختتم حديثه قائلاً أنه ينبغي رفع جميع الجزاءات المفروضة على الجماهيرية بصورة عاجلة، حيث أنها أوفت بالتزاماتها. وأنه ينبغي كذلك تقديم المساعدة لمواصلة إزالة الألغام وإعادة إدماج ضحايا الألغام، حيث أنه ما زالت هناك ألغام ترجع إلى الحرب العالمية الثانية في الأراضي الليبية. وقال أن البلدان المسؤولة عن وضع الألغام خارج أراضيها عليها أن تتعاون مع البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة وأن تساهم في تكاليف إزالة الألغام وتعويض الضحايا.

٧٩ - **السيد كالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه يشارك في الآراء التي أعرب عنها ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن الهدف الرئيسي للمناقشة العامة، في تلك السنة، يجب أن يكون تحقيق الأولويات المحددة في إعلان قمة الألفية، الذي يمثل مجموعة هامة من التعهدات التي التزم بها رؤساء الدول والحكومات في مطلع القرن الحادي والعشرين. وذكر انه ينبغي إعادة تأكيد ضرورة تقاسم جميع الأمم المسؤولية عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعن الأخطار التي تُعرِّض السلام والأمن الدوليين للخطر. ولاحظ أن الأمم المتحدة عليها مواصلة القيام بدور رئيسي، في هذا الصدد.

٨٠ - ورحب بنوعية الوثائق المعروضة على اللجنة، هذا العام، وخاصة دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، لسنة ٢٠٠٠، وكذلك إعلان قمة مجموعة الـ٨ المعقودة في اليابان. وقال إن هاتين الوثيقتين توضحان الطابع الملح للإدارة الرشيدة لأزمة الطاقة الناشئة، ولتسوية مشكلة الديون دون إبطاء. وأكد أن التعاون يعتبر الموضوع الرئيسي المدرج في جدول الأعمال، أكثر من أي وقت مضى.

٨١ - ومضى يقول أن العولمة، بآثارها السلبية والإيجابية، تظل من أهم المواضيع التي تجري مناقشتها في الوقت الراهن. وأضاف أن أوضح الآثار السلبية يتمثل في تهميش أضعف البلدان، وفي أن العولمة لا تساهم، حقيقة، في القضاء على الفقر والتخلف؛ وذلك رغم صحة نظرية أن العولمة يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً وأساسياً في التنمية والقضاء على الفقر، إذا تمت بشكل جيد. ولذلك يجب أن تكون المهمة الأساسية وضع برنامج للسياسات والتدابير المؤدية إلى الإدارة الرشيدة للعولمة، والاتفاق على آلية تحرص على تنفيذ هذا البرنامج. وهي مهمة ضخمة، ولكن يتعين على الأمم المتحدة القيام بها، مع مراعاة الالتزامات التي تعهَّد بها رؤساء الدول في إعلان الألفية.

٨٢ - وتابع حديثه قائلاً أن عملية الإدماج الاقتصادي مستمرة في العالم كله، على قدم وساق. وأنه يجري التشديد على توسيع وتعميق الإدماج في بعض مناطق العالم، بينما يجري العمل على إنشاء مناطق للتبادل الحر ومناطق للتعاون الاقتصادي على نحو أوثق في أجزاء أخرى من العالم. وأضاف أنه ينبغي تحسين إدارة عملية إدماج اقتصادات المنطقة الواحدة، شأنها شأن عملية إدارة العولمة. ولاحظ أن الدفاع المستميت عن المزايا المكتسبة والخوف من فقدان الهوية الوطنية يمثلان أهم عقبتين، في هذه الصدد، وأكد أن هذه العقبات قصيرة الأجل، حيث

أن أغلبها سيختفي في القرن الحادي والعشرين، وأن الاقتصاد العالمي لن يسمح بإغلاق الحدود أمام تحرك الأفكار ورؤوس الأموال، والممتلكات، والأشخاص، والخدمات، والعلم والتكنولوجيا، والثقافة والإعلام. ولاحظ أن الأمم المتحدة في وضع جيد يسمح لها بالقيام بدور رئيسي في الإدارة الرشيدة لهذه العملية التي ينبغي أن تسير مع إدارة العولمة، جنباً إلى جنب.

٨٣ - وأوضح أن النظام التجاري والمالي المتعدد الأطراف الراهن لا يُرضي أحد، بل إنه يثير الاستياء، بصورة خاصة، لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال أن هذه المسألة ليست جديدة. وأن العقبات يزداد عددها، كمّاً وكيفّاً، رغم ذلك. فالوصول إلى الأسواق تتزايد صعوبته، لأن الكل يسعى إلى الاحتفاظ بمزاياه التنافسية من خلال تدابير للحماية التجارية، لا سيما الرسوم الجمركية، ونظام الحصص، وتنوع الشهادات المطلوبة، وما إلى ذلك. وأضاف أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية سمحا بإحراز تقدم هائل، بيد أن النتائج ما زالت غير مرضية إلى حد كبير. فبقاء عدد كبير من البلدان خارج منظمة التجارة العالمية أمر غير مقبول وعلى الأمم المتحدة، وخاصة الأونكتاد أن تواصل المطالبة بتحرير النظام التجاري الدولي، وهو أمر أساسي لتنمية عديد من البلدان. ولاحظ أن عام ٢٠٠١ سيشهد انعقاد اجتماع دولي وحكومي دولي كبير رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وأن الهدف من هذا الاجتماع هو توفير الموارد المالية من أجل التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. وقال أن الاجتماع سيتناول مشاكل أخرى مثل مشكلة الديون. وأن الآمال المعقودة على هذا الاجتماع كبيرة، خاصة أن الأعمال التحضيرية بدأت بشكل مرض. وبيَّن أن نجاح الاجتماع سيعتمد على موقف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك على موقف الأطراف الأخرى المعنية والمشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما موقف البلدان الكبيرة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء الاتحاد الأوروبي واليابان. ولاحظ أن الاجتماع الذي عقده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مؤخراً، في براغ، وقمة الـ٨ المعقودة في اليابان تدعو إلى بعض التفاؤل، في هذا الصدد.

٨٤ - وأوضح أنه لم يتم التوصل إلى حل لمشكلة الديون بعد. وقال أنه ينبغي مواصلة عملية إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي لا ينبغي إرغامها على سداد ديونها. وأضاف أن مطالبة تلك البلدان بسداد ديونها سيؤدي إلى نتائج عكسية من جميع الجوانب، الاقتصادية والسياسية والمعنوية، وذلك لسببين على الأقل، أولاً، لا يمكن مطالبة الأجيال الحالية والقادمة بسداد ديون الأجيال السابقة التي قد تكون خصصت الائتمانات لمشاريع ليس لها وضع نهائي ثابت من الناحية الاقتصادية أو لمشاريع مشكوك في أمرها، بالاتفاق مع الدائنين، في بعض الأحيان. ثانياً، لا ينبغي المطالبة بسداد الديون التي تم الالتزام بها من أجل شن الحروب في مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة أو نتيجة لقرارات مجلس الأمن. فلا بد من تحرير البلدان المثقلة بالديون من الفخ الخبيث المتمثل في الديون. وأكد أن إلغاء الديون هو، دون شك، من الاستثمارات بالغة الحكمة التي يمكن أن تكرس لمكافحة الفقر ولصالح التنمية.

٨٥ - واستطرد قائلاً أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تسعى حالياً إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي لتعزيز اقتصادها. وأنه من المقرر أن تبرم مع الاتحاد الأوروبي اتفاقاً للانتساب والاستقرار قبل نهاية العام، وهي حالياً، منضمة إلى الرابطة الأوروبية للتبادل الحر.

وأضاف أن البلد يبذل جهوداً ضخمة لتطبيق اتفاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا، وأغلب هذه المشاريع هي أشغال كبرى لتوفير المعدات في مجال النقل والمواصلات. وذكر أن اقتصاد مقدونيا ما زال يسجل نتائج أفضل مما سجل في الماضي، وذلك رغم الصعوبات التي تعانيها المنطقة. وأضاف أن أهم المشاكل تظل متمثلة في البطالة، وحالة المشاريع الكبرى التي تعمل بخسارة، ومشاكل فقدان أجزاء من السوق. واختتم بقوله أن البلد يود أيضاً الحصول على مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ويظل يشعر بالقلق بسبب مشكلة الاستقرار في المنطقة التي تشكل أهم عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية.

٨٦ - **السيد باسون** (موناكو): أعلن تأييده، غير المشروط، للقيم الأساسية الواردة في إعلان الألفية فيما يتصل بأعمال اللجنة: التضامن واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤوليات، وهي ا لقيم التي يجب أن تحكم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

٨٧ - ولاحظ أن ظاهرة العولمة، التي يمكن وصفها بأنها "خصخصة العالم" كما فعل الفيلسوف، جاك بولان، قد ساهمت، بالتأكيد، في تغيير العلاقات بين البلدان والشعوب. وقال إن عمليات التبادل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي والثقافي والتكنولوجي ربما سمحت بتحسين الأحوال المعيشية لكثيرين وأن هناك كثيرين آخرين ما زالوا مستبعدين تماماً من فوائد هذه الظاهرة. ولذلك يجب السعي إلى تصحيح الآثار الضارة والتمييزية. وأضاف أنه من المعروف أن العولمة الاقتصادية تتم على يد القوى العبر وطنية الخاصة الهائلة التي تتهرب من القوانين الوطنية والدولية، بشتى الألاعيب، في كثير من الأحيان. ولذلك ينبغي أن تعمل اللجنة، في هذا الصدد، على إجراء دراسة متعمقة حول دور الشركات المتعددة الجنسيات التي يدفعها، أساساً، الربح السريع، وما تسببه من أخطار للبيئة والصحة والموارد الطبيعية نتيجة لإساءة استعمال أوضاع الهيمنة التي تهدد المنافسة الحرة، أي أساس الأسواق، ذاته. وأشار إلى ما قاله صاحب السمو الأمير رينييه الثالث، من ضرورة الاهتمام بأسلوب تعامل القوى الاقتصادية والمالية الجديدة مع حقوق الإنسان، خاصة، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أنه ينبغي أن يكون هناك وعي كامل بهذا الأمر وبأن أخطر انتهاكات لهذه الحقوق لا يمكن أن تُعزى إلى الدول، بصورة مباشرة.

٨٨ - واستطرد قائلاً أن حالة غرق السفينة اريكا قرب الساحل الفرنسي في كانون الأول/ يناير ١٩٩٩، توضح أموراً كثيرة، إذ أن تسلسل المسؤوليات في هذه الكارثة البيئية مثير للقلق. فالدول تجد أنها لا حول لها ولا قوة أمام هذه القوى الاقتصادية والمالية بل تجد نفسها خاضعة لها أحياناً. ولذلك يجب أن يزود المجتمع الدولي بالوسائل القانونية والتقنية اللازمة لمكافحة الأضرار والإساءات الجسيمة للطبيعة التي ترتكبها تلك القوى.

٨٩ - وأوضح أن الهدف المرتبط بضبط العولمة والمتمثل في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف قبل عام ٢٠١٥، يجب أن يكون ملهماً لقرارات سخية وإنجازات ملموسة. وقال أن إمارة موناكو تؤكد من جديد تأييدها لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وأن حكومة موناكو قد أوضحت إرادتها للمشاركة بقدر أكبر في التعاون اللامركزي المتعدد الأطراف بمساهمتها في المنتدى الثاني للتحالف العالمي للمدن من أجل مكافحة الفقر. وأضاف أن تبادل الخبرات في إدارة المدن والتنفيذ المشترك للبرامج الاجتماعية المبتكرة، وتطوير تعاون دولي على نطاق البلديات ستساهم، بالتأكيد، في تحسين الأحوال المعيشية

لسكان المدن وضواحيها وفي مكافحة التلوث الناتج عن المدن الكبيرة.

٩٠ - وأكد أن موناكو دأبت، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، على زيادة تعاونها الدولي وأن لها أهلية وخبرة في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وقال أن سلطات موناكو تشجع وتؤيد المبادرات المتجهة إلى استخدام مصادر الطاقة النظيفة، مثل الكهرباء، على صعيد النقل العام، وذلك حرصاً منها على تخفيض كمية الغازات المستنفذة لطبقة الأوزون والملوثات المطلقة في الغلاف الجوي، كما تدعو إلى ذلك التعهدات الدولية. وأضاف أنه يتعين، بصورة أعم، تطوير مصادر الطاقة المتجددة، على وجه السرعة، ومنها الطاقة الكهروضوئية الشمسية، وطاقة الكتلة الإحيائية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية وطاقة المد والجزر. وتسعى أيضاً إلى المساهمة في حماية واستهلاك الحيوانات والنباتات البحرية في البحر الأبيض المتوسط وصون الشعاب المرجانية في العالم. ولاحظ أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية برشلونة التي تضم ٢١ من بلدان ساحل البحر الأبيض المتوسط والجماعة الأوروبية، والمؤسسات المتخصصة في مجال البيئة، اختار موناكو لعقد الاجتماع الثاني عشر للأطراف المتعاقدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١. وقال أن موناكو وقّعت على اتفاق مع فرنسا وإيطاليا من أجل تحديد منطقة مخصصة لتكاثر وحماية الثدييات البحرية بين شبه جزيرة جيان، غرباً، وتوسكانيا، شرقاً. وأضاف أن هذه المحمية المخصصة للمحافظة على الثدييات البحرية تأوي أكثر من ألف حوت وحوالي ٠٠٠ ٢٥ درفيل، وفقاً للتقديرات العلمية الحديثة. كما وقعت موناكو اتفاقية ثانية للتعاون مع لبنان من أجل المساهمة في أنشطة إعادة زراعة الغابات في ذلك البلد. وأن حكومة الإمارة تقدم المساعدة إلى بعض البلدان، خاصة البلدان الأفريقية، في مجال البيئة والتنمية المستدامة، عن طريق المنظمة الدولية للفرنكوفونية. وذكر أن إمارة موناكو تستعد بنشاط لقمة ريو+١٠، وإنها ستستضيف اجتماع المسؤولين عن برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

٩١ - وتناول موضوع مكافحة الفساد ونقل الأموال غير المشروع الذي اعتمدت اللجنة الثانية قراراً بشأنه في العام السابق، فذكر أن تشريعات الإمارة الخاصة بمكافحة غسل الأموال مماثلة لتشريعات البلدان الأوروبية الأخرى وأن موناكو مزودة بدائرة للمعلومات ولمراقبة الدوائر المالية تتسم بكفاءة عالية من أجل ضمان الحجز السريع من جانب السلطات القضائية والقيام بتبادل المعلومات اللازم مع الدوائر الأجنبية المختصة. وأضاف أن الكل يعرف ما تتسم به القرارات التي اتخذتها حكومة الإمارة في هذا الصدد من واقعية وفعالية، ولا بد من الاعتراف بما أبدته دائماً من إرادة في مكافحة غسل الأموال المشكوكة المصدر. وأكد ضرورة المضي جدياً، على الصعيد الدولي، في مكافحة المجرمين الحقيقيين الذين يجمعون الثروات، دونما عقاب، نتيجة للاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات، وهم مصدر تكوين هذه الأموال ويبحثون دائماً عن سبل جديدة لغسلها، مخالفة للقوانين الوطنية والدولية. واختتم حديثه قائلاً إنه يتعين، في هذا الصدد، إيجاد تعاون متعدد الأطراف يتسم بالمسؤولية، متابعة لذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥